

تحسن ملحوظ في صحة أمير الكويت



الأميري. ولم تذكر السلطات نوعية العملية الجراحية التي أجريت للأمير البالغ من العمر واحدا وتسعين عاما، لكن مصادر سبق أن كشفت أن الشيخ صباح الأحمد عانى من الالتهاب في المسالك البولية. وصر أمر أميره بالاستعانة بولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية مؤقتا.

وجاء مرض أمير الكويت في فترة

قلقلة جزاء أزمة كورونا وتبعاتها

الاقتصادية التي تضاعفت مع تراجع

أسعار النفط الذي يمثل المورد الرئيسي

لخزينة الدولة الكويتية.

هناك، تحرص السلطات الكويتية على تصدير خطاب تطميني بشأن صحة الأمير يعكس المكانة التي يحظى بها في البلاد ولدى شركائها الإقليميين والدوليين.

ويحكم الشيخ صباح الأحمد الكويت منذ العام 2006 بعد أن قاد الدبلوماسية الكويتية لأكثر من خمسين عاما. وأجرى أمير الكويت في التاسع عشر من يوليو الجاري عملية جراحية تكلفت بالنجاح، حسب ما أعلنه الديوان

ونقل حساب مجلس الأمة (البرلمان) على تويتر عن رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح قوله للنواب في جلسة الثلاثاء إن هناك تحسنا ملحوظا في صحة الأمير الشيخ صباح الأحمد. وقال رئيس الوزراء "أطمئن المجلس من خلال معالي الأخ الرئيس (رئيس البرلمان) عن صحة صاحب السمو.. وهناك تحسن ملحوظ ولله الحمد، ونسال الله العلي القدير أن يمن على سموه بالشفاء العاجل ويعود للكويت قريبا".

ومنذ الإعلان عن تعرض الشيخ صباح الأحمد لعرض صحي استدعى إجراء جراحته له في الكويت، قبل نقله إلى الولايات المتحدة لمواصلة العلاج

الكويت - تواردت خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية أنباء مطمئنة عن صحة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الموجود منذ الثالث والعشرين من شهر يوليو الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال العلاج بعد أن أجريت له عملية جراحية ناجحة في بلاده.

وعادة ما تُشيع الأنباء الإيجابية عن صحة الأمير حالة من الارتياح في الكويت نظرا لدوره المحوري في النظام القائم، فضلا عن علاقة الأبوة التي قامت بين الأمير الحالي وشعبه ما جعل لغيابه في الفترة الراهنة وما يميزها من أزمات ومصاعب، وقعا خاصا.

صنعا القديمة من الاكتواء بنار الحرب إلى الغرق في مياه السيول

ترك مدينة صنعا القديمة تواجه مصيرها وتغالبت السيول بعد أن عانت الإهمال وواجهت ويلات الحرب، سيتسبب بخسارة فادحة، ليس لليمن وحده ولكن للمنطقة العربية التي تمثل المدينة بتفرد طابعها المعماري إحدى أهم واجهاتها الثقافية والحضارية، الأمر الذي يحتم وضعها خارج إطار الصراعات السياسية والعمل على إنقاذها وحمايتها.

ويعاني اليمن ضعفا شديدا في البنية التحتية، ما جعل تأثيرات السيول تعمق مأساة السكان الذين يشكون من هشاشة الخدمات الأساسية. وخلال الأسبوعين الماضيين، لقي العشرات من سكان اليمن حتفهم جراء السيول التي ضربت محافظات يمنية عدة، فيما تضررت الآلاف من الأسر ودمرت الآلاف من المنازل بينها منازل نازحين، وفق تقديرات رسمية. ففي محافظة عمران بشمال اليمن، أعلنت جماعة الحوثي انهيار عدة منازل سكنية بعد إجلاء 30 أسرة إثر انهيار سد جراء السيول التي ضربت المحافظة. وفي محافظة مارب شرقي البلاد توفي 17 شخصا بينهم ثمانية أطفال نتيجة للأمطار والسيول التي داهمت المحافظة. وقال بيان رسمي صادر عن مكتب وزارة الصحة في مارب إن "16 حالة توفيت غرقا بينما توفيت حالة واحدة نتيجة صاعقة رعدية". وبحسب البيان ذاته فإن 8 أطفال توفوا غرقا بينما أصيب أربعة أشخاص بسبب السيول. وأدت الأمطار إلى ارتفاع منسوب مياه سد مارب وفضائها باتجاه الممرات الطبيعية المخصصة للمفيض للمرة الأولى منذ إنشاء السد عام 1986، بحسب وكالة سبأ للأخبار. وتنامت المخاوف من إمكانية انهيار السد.

وطلبت الحكومة اليمنية تنفيذ "حلول عاجلة للمخاطر المحتملة جراء استمرار تدفق السيول الخارجة من سد مارب، وتكثيف الجهود لإغاثة المتضررين"، بحسب بيان. وفي محافظة حجة بشمال غرب اليمن لقي ثلاثة أشخاص مصرعهم جراء السيول التي جرفت أكواخ خمسين أسرة في المحافظة الواقعة في معظمها تحت سيطرة جماعة الحوثي.

كذلك عمقت الأمطار المدارية التي هطلت بكميات كبيرة معاناة النازحين الذين شردتهم الحرب الدائرة في اليمن منذ قرابة الست سنوات حيث دمرت المسكنات من الخيم ومراكز الإيواء التي لجأوا إليها. وجاءت السيول الأخيرة التي طالت عددا من مناطق اليمن بما في ذلك صنعا لتزيد أوضاع البلد تعقيدا وهو الذي يعاني أصلا من أزمة اقتصادية ومالية طاحنة جعلت المجاعة تهدد أغلب سكانه، وأزمة صحية خطيرة تمثل في وباء كورونا في ظل افتقار شبه كامل لوسائل الوقاية منه وعلاجه.

وتعتبر الأمم المتحدة أن الوضع في اليمن أسوأ أزمة إنسانية بحيث يحتاج أكثر من 80 في المئة من السكان أي 24 مليون شخص، إلى شكل من أشكال المساعدة والحماية. ولا يتوقع متابعون للشأن اليمني أن تبرز كارثة الفيضانات الحالية دون أن تزيد في تعقيد الأوضاع الإنسانية في اليمن، حيث رصدت منظمات ووسائل إعلام حدوث دمار كبير في البنى التحتية المهالكة أصلا، لكن الخسائر الأكبر سجلت في الممتلكات الخاصة من منازل سكنية ووسائل مادية تستعين بها المجتمعات الريفية على تحصيل الرزق وتوفير الغذاء، حيث ألفت كميات الأمطار التي فاقت المعدلات العادية المحاصيل الزراعية واقتلعت الأشجار وقتلت أعدادا كبيرة من المواشي وجرفت خلايا النحل في المناطق الجبلية حيث يعتمد بعض السكان على إنتاج العسل بكميات كبيرة وجودة عالية.

صنعا - وجهت جماعة الحوثي، الثلاثاء، نداء استغاثة لإنقاذ مدينة صنعا القديمة من أضرار سيول الأمطار إثر انهيار بعض مبانيها التاريخية. وجاء ذلك في بيان صادر عن "الهيئة العامة للمحافظة على المدن والمعالم التاريخية" الواقعة ضمن سلطة الحوثيين الذين يديرون من العاصمة اليمنية حكومة موازية غير معترف بها دوليا. وتقول الجماعة على إثارة فرح المجتمع الدولي بشأن معالم صنعا ذات القيمة التراثية والثقافية المرموقة عالميا نظرا لتفرد طابعها وأصالتها. ودأبت الجماعة المسيطرة بقوة السلاح على عدد من مناطق اليمن على رأسها العاصمة صنعا، على التعويل على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحمل جزء كبير من أعباء الأوضاع الإنسانية والاجتماعية السيئة التي ساهمت الجماعة ذاتها في خلقها، بينما تصرف هي اهتمامها لتمويل مجهودها الحربي الذي لا يفتر للموارد رغم ارتفاع تكاليفه. وتتهم الحكومة الشرعية بقيادة الرئيس المعترف به دوليا عبدربه منصور هادي الحوثيين بإهمال المعالم التراثية الثمينة في مدينة صنعا، وتعريضها لخطر الحرب بجعلها مخابا لأسلحتهم وملاذبا لمقاتليهم.

الحوثيون يلقون تبعة الملفات الإنسانية على المجتمع الدولي بينما يخصصون ما لديهم من موارد لمجهودهم الحربي

وسبق أن أظهرت العديد من الصور والأشرطة بعضا من الدور والمنشآت القديمة بالمدينة مهدمة جزئيا أو كليا بسبب تعرضها للقصف ما جعل الأصوات تتعالى لجعل المدينة خارج دائرة الصراع السياسي والعمل على إنقاذها وحمايتها والثقافية للمنطقة العربية.

ولأجل لفت نظر الرائي العام الدولي للاخطار التي تهدد صنعا جراء الحرب قامت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو بإدراجها سنة 2019 على قائمة التراث العالمي الذي يواجه أخطارا. وورد في بيان الهيئة "نوجه نداء استغاثة لكل العالم بمنظوماته الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) ومراكز التراث العالمية لإنقاذ مدينة صنعا التاريخية". وأضاف أن "بعض مباني المدينة تعرضت لانهيارات بسبب استمرار هطول الأمطار التي تشهدها العديد من المناطق اليمنية". وحذر من انهيار مبان تاريخية أخرى بالمدينة عمرها مئات السنين في حال استمرار هطول الأمطار الغزيرة. وذكر أن السيول الناجمة عن الأمطار "أدت إلى انهيارات جزئية بالسورين الشمالي والجنوبي للمدينة، التي باتت تواجه كارثة حقيقية تهدد وجودها". وياتي نداء الجماعة، في وقت طالب فيه الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، الأمم المتحدة، بإغاثة المتضررين جراء السيول في محافظات عدة بالبلاد.

العراق يفتح مع تركيا ملف المياه الشائك

أي أوراق تفاوضية لدى بغداد لحماية حقوقها في دجلة والفرات؟

على نهر دجلة في منطقة الحدود بين محافظتي ماردين وشرناق التركيتين. وعلى عكس ما هو منتظر بشأن استخدام العراق لبعض الأوراق للضغط على تركيا لاحترام حقوقه المائية، تستخدم أنقرة الملف ذاته لممارسة ضغوط عكسية على بغداد لتحصيل المزيد من المكاسب خصوصا الاقتصادية والأمنية. ومن الأهداف التركية الحصول على ضوء أخضر لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني المصنف إرهابيا من قبل أنقرة، بحرية داخل الأراضي العراقية، وصولا إلى إقامة قواعد عسكرية داخل العراق، وهو ما تقوم به تركيا عمليا وتفرضه كإصرار واقف ولكن دون موافقة رسمية معلنة من قبل السلطات العراقية. كذلك تسعى أنقرة للحصول على امتيازات اقتصادية من العراق الغني بالنفط الذي تحصل تركيا على جزء منه عبر شراسته بشكل مباشر من سلطات إقليم كردستان العراق بأسعار أدنى من أسعار السوق العالمية، كما تطمح حكومة رجب طيب أردوغان إلى انتزاع عقود ضمن عملية إعادة إعمار العراق المقفرة بعشرات المليارات من الدولارات وفتح السوق العراقية أمام المزيد من المنتجات التركية.

المحاصيل، فضلا عن تغذية محطات تصفية المياه. ووفق تصريحات صحافية أدلى بها الحمداي الشهر الماضي فإن تدفق المياه في نهري دجلة والفرات انخفض هذا العام بنسبة 50 في المئة. لكنه أورد بأن انخفاض تدفق المياه ترافق مع هبوط معدل الأمطار المتساقطة بنسبة خمسين في المئة أيضا مقارنة مع العام الماضي. ويجعل وقوع منابح أهم الأنهار التي يعتمد عليها العراق في توفير المياه المستخدمة في الشرب والزراعة والصناعة، على كل من تركيا وإيران، العراقيين تحت رحمة طهران وأنقرة اللتين لم تترددا في السطو على حصته المائية، مستغلتين ضعف حكوماته المتعاقبة منذ سنة 2003 وانصرافها عن قضية المياه الحيوية ذات الامتدادات الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة.

ضعف العراق في مواجهة التدخل العسكري التركي في أراضيه مؤشر سلبي لعدم قدرته على حماية حصته المائية

ولم تغب قضية شح المياه عن المظاهرات التي شهدتها العراق في مواسم الصيف الماضية، دون أن يتحقق ما طالب به المحتجون مرارا وتكرارا في ظل غياب المعالجات الحكومية الناجعة للملف، وكذلك عدم امتلاك بغداد لأوراق ضغط خصوصا على تركيا بعد أن أثرت مشاريعها الاقتصادية الكبرى على حصّة الطموحة. ويستغل العراق مياه دجلة والفرات على غرار سدّ اليسو الضخم المقام

ويقارن مراقبون بين تشدد الحكومة التركية في ملف المياه بالتشدد الإثيوبي في ملف سد النهضة والخلاف المثار حوله مع كل من مصر والسودان، لكن هؤلاء يتوقعون أن يكون الرئيس التركي المعروف بتطرفه القومي أكثر تشددا من الإثيوبيين.

وقال المتحدث باسم وزارة الموارد المائية العراقية، عوني ذياب، إن منسوب المياه في نهري دجلة والفرات انخفض في السنوات الماضية. وأرجع ذلك إلى "التراجع الكبير في كميات الأمطار المتساقطة بفعل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم" قائلا إن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي كلف وزير الموارد المائية مهدي رشيد الحمداي للتفاوض مع تركيا بشأن حصص المياه في النهريين.

وتابع "العراق باسئس الحاجة إلى المياه، وعدم التوصل إلى حل قد يسبب أضرارا وخيمة"، مشيرا إلى أن الجانبين التركي والعراقي قد يتباحثان بشأن الموضوع عبر دائرة تلفزيونية مغلقة في الأيام القليلة المقبلة. وينبع النهران من جنوب شرقي تركيا مروراً بالأراضي السورية وصولاً إلى العراق حيث يلتقيان بمنطقة القرنة في الجنوب العراقي ويصبان في شط العرب. ويشكل دجلة والفرات مصدرا رئيسيا لموارد المياه في العراق، إلا أن منسوب المياه فيها انخفض خلال السنوات الماضية متأثرا بتراجع كبير في كميات الأمطار المتساقطة بفعل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وأيضا بالمشاريع المائية الضخمة التي تقيمها تركيا عليها في نطاق خطتها التنموية الطموحة. ويستغل العراق مياه دجلة والفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وزراعة

بغداد - يستعد العراق لإعادة فتح ملف المياه مع تركيا، والذي يعتبر رغم تعقيداته الكثيرة وطابعه بالغ الحيوية، مرونكا على الرف ومنسبيا في زحمة الملفات الأخرى السياسية والاقتصادية والأمنية التي لم تنجح السلطات العراقية في حسم أي منها بشكل ناجح ونهائي. وأعلنت وزارة الموارد المائية العراقية، الثلاثاء، أنها ستجري قريبا مباحثات مع تركيا بشأن الحصص المائية لنهري دجلة والفرات.

ويأتي ذلك في ظل تفاقم مشكلة المياه في البلد وتحولها إلى سبب من أسباب غضب الشارع من القيادة السياسية. غير أن إشارة القضية مع تركيا لا تخلو من محاذير على رأسها التشدد التركي في هذا الملف وإصرار حكومة حزب العدالة والتنمية على تنفيذ المزيد من المشاريع التنموية النهمه للمياه دون مراعاة مصالح الجارين العراق وسوريا. وتخشى جهات عراقية أن تتأثر مفاوضات العراق مع تركيا بشأن المياه بموازن القوة في علاقة بغداد بأنقرة والراجحة بقوة لمصلحة الطرف الثاني، وهو ما يتجلى في التدخل العسكري التركي داخل أراضي العراق دون تنسيق مسبق مع حكومته. وهو تدخل عجزت بغداد عن وقفه رغم تنديدها المتواصل به، إذ تطالب السلطات العراقية نظيرتها التركية منذ سنوات بإزالة القاعدة العسكرية التي تقيمها في بشنقة قرب الموصل دون أن تلقى استجابة من الجانب التركي. ومؤخرا وسعت تركيا من دائرة مطاردتها لعناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية وشنت عمليات عسكرية بين وسعتي نطاق إحداهما جوية والثانية برية، وقد أدانتها بغداد أكثر من مرة دون أن تنجح في إثناء أنقرة عن مواصلةتها.



تعددت الأسباب والدمار واحد